A39-WP/496
EX/191
1/10/16

الجمعية العمومية – الدورة التاسعة والثلاثون

اللجنة التنفيذية

مشروع تقرير
عن
البندين ٢٩ و٣٠ من جدول الأعمال

المادة المرفقة عن البندين ٢٩ و٣٠ من جدول الأعمال مقدّمة من أجل عرضها على نظر اللجنة التنفيذية.

(8 Pages)

البند ٢٩ من جدول الأعمال: خطة الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٣٠ – أهداف التنمية المستدامة

٢٩-١ في إطار هذا البند من جدول الأعمال، استعرضت اللجنة ورقة العمل A39-WP/25 المقدمة من المجلس، التي تناول فيها ما أسهمت به أدوات وأنشطة النقل الجوي المطابقة لأحكام الإيكاو في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشجع الدول على تنفيذ القواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو وسياساتها وخططها وبرامجها التي تساهم في نهاية المطاف في تحقيق الأولويات الإنمائية الدولية، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن الورقة كذلك تقريرا عن الأنشطة التي قامت بها الإيكاو بهدف مساعدة دولها الأعضاء في هذا المسعى. وأشارت اللجنة إلى المساهمات الهامة التي جاءت بفضل النتائج المحققة في أهداف الإيكاو الاستراتيجية ومبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب" ومنتدى الطيران العالمي للإيكاو في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ؛ وأهابت بالدول أن تدرج الطيران كإحدى أولوياتها الرئيسية للتنمية الوطنية وأن تعزز مثل هذه الخطط بخطط رئيسية استراتيجية لقطاع النقل الجوي والطيران المدني؛ وأوعزت إلى الإيكاو أن تواصل النهوض بالشراكات ومساعدة الدول في تجسيد مساهمات الطيران في التنمية المستدامة. وأشارت اللجنة أيضا إلى مختلف القضايا البيئية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتقدم العمل الذي تقوم به لجنة الإيكاو لحماية البيئة في بلوغ أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

٢٩-٢ ونظرت اللجنة في ورقة العمل A39-WP/194 المقدمة من منظمة خدمات الملاحة الجوية المدنية، بتأييد من بوركينا فاسو والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وفنزويلا، التي تعرض آخر تطورات مشروع لون (Loon)، وتدعو الدول ومقدمي خدمات الملاحة الجوية إلى استعراض المعلومات الواردة في كتاب الإيكاو عن هذا الموضوع AN13/22.1-16/42، وفي ضوء تلك المعلومات، استعراض إجراءاتها ووضع اتفاقات لضمان توافر تدابير آمنة للطيران الآمن. وأشارت اللجنة إلى أن هذه المبادرة تدعم بصفة مباشرة هدفي التنمية المستدامة التاسع والسابع عشر وشجعت المجلس على تأييد روح الورقة بتوسيع نطاق تغطيتها لجميع برامج الطيران التي تمتثل للقواعد والتوصيات الدولية وتساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتوفير خدمات الإنترنت لمناطق العالم التي لا تتوفر فيها هذه الخدمة بما يكفي.

٢٩-٣ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A39-WP/240 التي أشارت إلى أن الموضوع قد تم إدراجه في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال : تعبئة الموارد.

٢٩-٤ ونظرت اللجنة في الورقة A39-WP/374 المقدمة من اتحاد النقل الجوي الدولي بالنيابة عن المجلس الدولي للمطارات ومنظمة خدمات الملاحة الجوية المدنية واتحاد النقل الجوي الدولي والمجلس الدولي لطيران الأعمال والمجلس التنسيقي الدولي لاتحادات صناعة الطيران والفضاء، بتأييد من الأرجنتين وبوركينا فاسو وغواتيمالا وسريلانكا وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التي عرضت تقرير "الطيران: مزايا تتجاوز الحدود" الذي أثبت كيف أن النقل الجوي الآمن والموثوق والميسور التكلفة يدعم العديد من أهداف التنمية المستدامة، ودعا الدول إلى الاستعانة بالتقرير وتوزيعه بغرض مناصرة مساهمات الطيران في أهداف التنمية المستدامة. وأحاطت اللجنة بالمعلومات المتضمنة في الورقة وشجعت الدول على الإقرار بالمنافع العالمية والإقليمية والوطنية للطيران من خلال تبني هذا المفهوم في الأطر والسياسات الإنمائية للنهوض بالتنمية المستدامة في قطاع الطيران بوصفه مصدرا للمنافع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

٢٩-٥ وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الورقة A39-IP/427 المقدمة من التحالف الدولي للطيران المستدام. وسلمت اللجنة بأن ورقتي العمل A39-WP/78 و A39-WP/140 المقدمتين من المجلس واتحاد النقل الجوي الدولي في إطار البندين ٣١ و ٣٩ والورقتين A39-IP/294 و A39-IP/305 المقدمتين من الهند واتحاد النقل الجوي الدولي تتضمن عددا من المراجع الهامة لأهداف التنمية المستدامة التي تدعم روح القرار المقترح.

٢٩-٦ وفي ضوء المناقشة، اتفقت اللجنة على أن ترفع إلى الجلسة العامة القرار التالي من أجل اعتماده:

القرار ٢٩-١: مساهمة الطيران في خطّة عمل الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن الجمعية العمومية،

إذ تسلّم بأن النقل الجوي يشكل محفزا للتنمية المستدامة وأنه بمثابة حبل نجاة لا غنى عنه لأقل البلدان نموا وعلى وجه الخصوص البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لربطها بالعالم الخارجي؛

وتسلّم بأن الترابط عن طريق النقل الجوي يكتسى أهمية بالغة للتجانس الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي للدول الأعضاء وسكانها؛

وتسلّم بأن المنافع المتأتية من النقل الجوي لا يمكن تحقيقها إلا إذا توفّر للدول نظام للنقل الجوي يتسم بالسلامة والكفاءة والأمان والجدوى الاقتصادية والنجاعة البيئية؛

ولما كانت مبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب" تهدف إلى مساعدة الدول في تنفيذ توصيات الإيكاو وقواعدها القياسية وخططها وسياساتها وبرامجها، كما تهدف إلى التصدي لشواغل السلامة والأمن الرئيسية بغرض كفالة حصول جميع الدول على المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يوفرها النقل الجوي؛

ولما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" التي تتضمن مجموعة من سبعة عشر هدفا عالميا مفضيا إلى التحول تدعمها ١٦٩ غاية توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

وإذ تشير إلى أن نطاق وطموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يستوجبان شراكة عالمية تجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى بغرض تعبئة كافة الموارد المتاحة لتنفيذها؛

ولما كان تنفيذ أهداف الإيكاو الاستراتيجية في مجالات السلامة، وقدرات وكفاءة الملاحة الجوية، والأمن والتسهيلات، والتنمية الاقتصادية للنقل الجوي، وحماية البيئة، يسهم في بلوغ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

١- **تحثّ** الدول الأعضاء على أن تعترف بالإسهامات الكبيرة للطيران في التنمية المستدامة التي تتحقق من خلال تشجيع العمالة والتجارة والسياحة ومجالات التنمية الاقتصادية الاخرى على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وكذلك من خلال تيسير تقديم الاستجابة المخصصة للأغراض الإنسانية والكوارث في حالات الأزمات والطوارئ المتعلقة بالصحة العامة؛

٢- **توجّه** المجلس والأمينة العامّة، في حدود اختصاصات كل منهما، لأن يثبتا أن الإيكاو تواصل أداء مهام مناصرة الطيران من خلال رفع مستوى الوعي في الدول الأعضاء، بما في ذلك السلطات المعنية خارج قطاع النقل الجوي، ومنظومة الأمم المتحدة، ومجتمع المانحين وجميع الأطراف المعنية الأخرى، بشأن مساهمات الطيران في التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

٣- **تحثّ** الدول الأعضاء على أن ترتقي بنظم النقل الجوي فيها من خلال التنفيذ الفعال لتوصيات الإيكاو وقواعدها الدولية وسياساتها، مع العمل في الوقت ذاته على إدماج النقل الجوي ضمن أهم أولويات خططها الإنمائية الوطنية مشفوعا بخطط استراتيجية محكمة لقطاع النقل الجوي، وخطط رئيسية للطيران المدني، بما يُفضي إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

٤- **توجّه** الأمينة العامة أن تأخذ في الحسبان الاحتياجات والخصائص الخاصة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ كما تم تحديدها في إطار الأمم المتحدة، عند تنسيق برامج المساعدة الرامية إلى تعزيز نظم النقل الجوي فيها، وإعطائها الأولوية وتيسيرها وتنفيذها؛

٥- **توجّه** الأمينة العامة لأن تواصل، حسب الاقتضاء، رصد واستعراض المساهمات المقدمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ أهداف الإيكاو الاستراتيجية وبرامج عملها؛

٦- **توجّه** الأمينة العامة لأن تكفل مشاركة الإيكاو، حسب الاقتضاء وبما يتواءم مع أهدافها الاستراتيجية، في الآليات المناسبة المصممة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لكي تعترف الدول الأعضاء بالطيران وإعطائه الأولوية في خططها الإنمائية؛

٧- **تطلب** إلى الأمينة العامة أن تعزز الشراكات القائمة وتبرم شراكات جديدة مع الدول الأعضاء، وصناعة الطيران، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية، والمانحين والجهات المعنية الأخرى، لمساعدة الدول الأعضاء في النهوض بنظم النقل الجوي فيها بغرض الإسهام، في نهاية المطاف، في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

البند ٣٠ من جدول الأعمال: تعبئة الموارد

٣٠-١ في إطار هذا البند من جدول الأعمال، استعرضت اللجنة ورقة العمل A39-WP/26 المقدمة من المجلس، التي تضمنت معلومات عن سياسة الإيكاو لتعبئة الموارد الهادفة إلى استقطاب مساهمات طوعية كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها بما يلبي رسالة المنظمة ويستكمل موارد الميزانية العادية ويساعد الدول من خلال تيسير حصولها على الأموال التي تمكنها من تعزيز شبكاتها للنقل الجوي، كما استعرضت تقريرا عن الأنشطة المرتبطة بتعبئة الموارد. وأعربت اللجنة عن تقديرها لما تلقته من مساهمات طوعية، وأوصت بأن تسعى الأمينة العامة إلى توطيد الشراكات الهادفة إلى تعبئة الموارد لأغراض التنمية المستدامة للطيران، وحثّت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وصناعة الطيران والمانحين وجميع الجهات المعنية على أن تساعد الدول في تحسين شبكات النقل الجوي وأن تشارك في المساهمات الطوعية للإيكاو.

٣٠-٢ ورحبت اللجنة بمحتويات الورقة A39-WP/105 المقدمة من سلوفاكيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والدول الأعضاء الأخرى في اللجنة الأوربية للطيران المدني واليوروكنترول، وأشارت إلى أن الموضوع قد نوقش من قبل بالفعل في إطار البند ٢٨ من جدول الأعمال "مبادرة عدم ترك أي بلد وراء الركب".

٣٠-٣ واستعرضت اللجنة ورقة العمل A39-WP/240، التي قدمتها مجموعة البنك الدولي، والتي تتضمن معلومات عن تيسير حصول الدول على التمويل بما يتيح لها تعزيز شبكات النقل الجوي، ومن ثم يدعم تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وأشارت اللجنة إلى الدور المحفز للنقل الجوي وحثّت الدول الأعضاء على أن تعترف بهذا الأثر من خلال رفع مستوى أولوية قطاع النقل الجوي في إطار خططها الإنمائية الوطنية. وأشارت اللجنة كذلك إلى دعم البنك للدول الأعضاء في قطاع النقل الجوي وفقا لآليات التمويل المتبعة بالبنك ودعت الدول الأعضاء إلى أن تنظر في مراعاة قطاع النقل الجوي في استراتيجياتها الإنمائية عن طريق أطر الشراكة القطرية لكل منها.

٣٠-٤ وفي ضوء المناقشة، وافقت اللجنة على أن ترفع إلى المجلس القرار التالي لاعتماده:

قرار الجمعية العمومية ٣٠/١: تعبئة الموارد

إنّ الجمعية العمومية،

إذ تُسلّم بأن النقل الجوي يُشكّل حافزاً للتنمية المستدامة وبأنّه، بالرغم من أهميته الاقتصادية والاجتماعية، يتلقّى تمويلاً محدوداً من آليات التمويل الدولية القائمة دعماً لتطوّره؛

وتُسلّم بأنّ نجاح تنفيذ مبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب" يستوجب زيادة مستوى التمويل والاستثمارات بدعم من الدول الأعضاء كافة؛

ونظراً لأنّه قد لا تكون لدى الدول الأعضاء، في حالات معيّنة، فرص الوصول إلى الموارد اللازمة لسدّ أوجه القصور التي تمّ الكشف عنها عبر برامج التدقيق التي تنفّذها الإيكاو ولتعزيز شبكات النقل الجوي في بلدانها؛

ولمّا كانت معظم البلدان النامية تواجه صعوبات في دخول العديد من الأسواق المالية، ولا سيّما أسواق رأس المال الأجنبي، لتمويل النمو المستدام للطيران المدني؛

ولمّا كان المجلس قد أنشأ، بالاستناد إلى الأهداف الاستراتيجية للإيكاو، صناديق ائتمانية محدّدة الغرض ومتعدّدة المانحين بهدف مساعدة الدول الأعضاء في النهوض بالطيران المدني؛

وتُذكّر بأنّ العديد من قرارات الجمعية العمومية، بما فيها القرارات ٣٨-٢ و٣٨-٥ و٣٨-٧ و٣٨-١٥ و٣٧-١٦ و٣٦-١٧ و٣٦-١٨ و٣٥-١٥ و٣٣-١ و٣٣-٩ و٢٩-١٣ و٢٢-١٩، تحثّ الدول والمنظّمات الدولية والمؤسسات المالية على إقامة شراكات وتعبئة الموارد لأغراض المساعدة الفنية والتبرّع لصناديق الإيكاو؛

وتعترف بالمساهمات الملحوظة التي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وشتّى المانحين في صناديق الإيكاو ذات الصلة بتحقيق أهداف الإيكاو؛

وتُسلّم بأنّه من شأن سياسةٍ لتعبئة الموارد تتّسم بالشمول ووضوح الغرض أن تعزّز من دعم الإيكاو للدول في تيسير الوصول إلى الموارد لتطوير نُظُم الطيران المدني بها؛

ولمّا كانت لدى الإيكاو سياسة بشأن تعبئة الموارد ترمي إلى تأمين مساهمات طوعية كافية وأكثر قابلية للتوقّع ومستدامة تُيسّر أداء مهمّة المنظّمة وتُكمل ميزانية البرنامج العادي وتُساعد الدول في الحصول على التمويل بما يُعزّز سلامة وكفاءة وأمن شبكة النقل الجوي وجدواها الاقتصادية وصلاحيتها البيئية؛

تقرّر ما يلي:

١- **توجّه** المجلس والأمينة العامّة، كلٌّ في مجال اختصاصه، لتأمين مواصلة الإيكاو أداء دورها كداعية في مجال الطيران من خلال نشر الوعي فيما بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتّحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والجهات المانحة بفوائد تعبئة الموارد لأغراض الاستثمار في النمو المستدام لنُظُم النقل الجوي في الدول الأعضاء؛

٢- **تحثّ** الدول الأعضاء وقطاع الطيران والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والجهات المانحة وغيرهم من الجهات المعنية على دعم تنفيذ أنشطة المساعدة بما يتماشى وخطط الطيران العالمية والإقليمية وأولوياتها التي حدّدتها المنظّمة مع تفادي ازدواجية الجهود؛

٣- **تطلب** من الأمينة العامة إعداد مواد إرشادية لمساعدة الدول في إدراج أولوية قطاع الطيران في خطتها الإنمائية الوطنية والارتقاء بهذه الأولوية في تلك الخطط، مع تطوير خطط استراتيجية قوية لقطاع النقل الجوي وخطط رئيسية للطيران المدني؛

٤- **تحثّ** الدول الأعضاء على تأمين التمويل الوطني لأغراض النموّ المستدام للنقل الجوي وتشجّعها على التماس المساعدة من الإيكاو، عند الاقتضاء؛

٥- **تحثّ** الدول الأعضاء التي توفّر المساعدة الإنمائية الرسمية أن تقرّ بإسهامات الطيران القيمة في التنمية المستدامة من خلال النظر في تسخير الالتزامات وانفاق التدفقات المالية لتعزيز النقل الجوي في الدول التي تحتاج إلى ذلك و**تشجّع** الأمينة العامة على مساعدتها في تحقيق هذا المسعى؛

٦- **تحثّ** الدول الأعضاء كافة وقطاع الطيران والمنظّمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والمانحين وشتّى الجهات المعنية ممّن لديها القدرة، على مواصلة التبرّع لصناديق الإيكاو وإقامة الشراكات مع الدول التي تحتاج إلى ذلك بغية توفير الموارد المالية والفنية لمساعدتها في تطوير نُظُم الطيران المدني بها، بما في ذلك تحسين قدراتها على المراقبة؛

٧- **توجّه** المجلس والأمينة العامة، في نطاق اختصاصاتهما، لأن يستمرّا في تعزيز شراكات المنظمة مع المؤسسات المالية لإعطاء الأولوية أو لإدراج الطيران في خططها وبرامجها، وذلك بهدف تيسير حصول الدول على الأموال أو على التمويل لمشاريعها الإنمائية في مجال الطيران؛

٨- **توجّه** الأمينة العامّة لوضع الاستراتيجيات والوسائل لتعبئة الموارد لدى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتّحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والآليات ذات الصلة، بغية تقديم المساعدة للدول التي تحتاج إلى ذلك ولا سيّما أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجُزُرية الصغيرة النامية، في تعزيز نُظُم النقل الجوي بها عند الاقتضاء وبما يتوافق مع مبادرة "عدم ترك أي بلد وراء الركب"؛

٩- **توجّه** الأمينة العامة للعمل مع المنظّمات الدولية بما يضمن تجسيد أولويات الطيران وما يتيحه من فرص، على النحو المناسب، في المبادرات العالمية والإقليمية ذات الصلة بتعبئة الموارد لأغراض تطوير النقل الجوي؛

١٠- **توجّه** الأمينة العامّة للعمل مع المنظّمات الدولية بما يكفل مواءمة مبادرات الإيكاو الخاصّة بتعبئة الموارد واندماجها ضمن إطارات التمويل والتنمية ذات الصلة.

- انتهى -